مقياس أخلاقيات الأعمال

مقياس أخلاقيات الأعمال

السنة الثانية ليسانس علوم
د. ثامري عثمان

2024

قائمة المحتويات

I-الدرس الأول: الإطار النظري للفساد والفساد المالي والإداري 5

آ. تعريف الفساد. 5

ب. أنواع الفساد. 7

پ. أسباب الفساد الإداري والمالي. 9

ت. مظاهر الفساد المالي والإداري. 10

I الدرس الأول: الإطار النظري للفساد والفساد المالي والإداري

تعريف الفساد 5
أنواع الفساد 7
أسباب الفساد الإداري والمالي 9
مظاهر الفساد المالي والإداري 10

في هذا الدرس سنحاول التطرق إلى الجانب المفاهيمي لكل من الفساد وأنواعه، أسباب، مظاهر وآثار الفساد المالي والإداري وذلك من خلال

آ. تعريف الفساد

الفساد لغة:

هو نقيض الإصلاح، وهو ضد المصلحة

الفساد اصطلاحا:

إن تحديد المفهوم الاصطلاحي للفساد ينم على صعوبة مرتبطة بتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاته المختلفة وذلك تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها المهتم ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد. كما أنه من جانب آخر تتعدد تعريفات الفساد ما بين متشددة وأخرى متساهلة؛ ويمكن أن نأخذ

بعض التعاريف للفساد اصطلاحا كمايلي:

حيث عرفه البنك الدولي على انه:" سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة." أي الاستغلال السيئ للوظيفة العمومية أو الخاصة من خلال الرشوة والوساطة والمحسوبية وكذلك التهرب الضريبي والجمركي وغيرها من الممارسات الغير سليمة."

عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه:" إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية:"

أما هيئة الأمم المتحدة فعرفته في أحد تقاريرها بأنه: " سوء استخدام السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة. " ومن جانب آخر عرف البنك الدولي الفساد بأنه:" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. "

فيحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أموال أو رشاوي لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المراعية، ما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشاوي وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة، أو إساءة استخدام السلطة العامة، كالموظف الذي يدعي المرض ولكنه يذهب لقضاء عطلة

الفساد من خلال القران الكريم: بحيث جاء الفساد بشكل عام من خلال الإشارة إلى الظلم والفساد الذي يمكن أن يتسبب في انحراف الناس عن طريق الصواب، حيث تناولت بعض الآيات الفساد والظلم منها الآية 205 من السورة البقرة وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ والاية 41 من سورة الروم

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

الفساد قانونا: ويشمل:

- رشوة الموظفين العموميين أو الخواص، الجزائريين والأجانب: وعد أو عرض أو منح لمزايا غير مستحقة ليقوم بعمل من واجباته أو ليمتنع عنه؛
- الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية؛
- اختلاس الممتلكات العمومية أو الخاصة؛
- الإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم؛
- استغلال النفوذ أو إساءة استعمال؛
- عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب بها؛
- الإثراء غير المشروع: عدم إمكان الموظف العمومي تقديم مبرر معقول لزيادة معتبرة طرأت على ذمته المالية.
- تلقي الهدايا: التي تؤثر في سير إجراء أو معاملة لها صلة بمهام الموظف العمومي؛
- التمويل الخفي لأحزاب السياسية؛
- تبييض العائدات المالية المجرمة قانونا.

وغالبا فمصطلح الفساد ينطوي على عناصر مشتركة وهي:

- الفساد سلوك غير سوي مخالف للقانون والتعليمات والأخلاق؛
- الفاعل غالبا هو الموظف في الوظيفة العمومية أو الخاصة؛
- الهدف من الفساد هو تحقيق منفعة غير شرعية تخص الفرد أو عائلته أو أصدقائه أو غيرها، وسواءا كانت مادية أو معنوية.

ب. أنواع الفساد

3

للفساد أنواع مختلفة ومتعددة نظرا لتعدد تصنيفاته، سنحاول التطرق لأهمها والتي نرى أنها كفيلة بمعرفة أنواع الفساد وهي:

الفساد حسب مجال الممارس فيه: والتي نجد منها:

•الفساد السياسي:

حيث يشير إلى سوء السلوك والتصرف غير الأخلاقي في مجالات السلطة والحكم السياسي، ويشمل ذلك الرشوة، سوء استغلال السلطة، والتلاعب بالقرارات الحكومية لصالح فئة معينة، وتضييع الموارد العامة بشكل غير قانوني

ولذلك يرى العالم والسياسي وبروفيسور عالم الاجتماع في جامعة هارفارد1927_2008 صموئيل هنتغتون أن الفساد السياسي هو الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة، رابطاً بذلك التنمية السياسية بالفساد.

ومن أمثلة فساد السياسي نجد فساد القمة والمتمثل في فساد من يتولى قمة الحكم، وكذلك فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية، وفي الأخير فساد الهيئات الانتخابية مثل فساد الأحزاب ومسألة شراء الأصوات وغيرها...

•الفساد الاقتصادي:

يتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي. ويهدف الفساد الاقتصادي للحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب وتبييض الأموال، الفساد الجمركي، التهرب الضريبي، ...إلخ

•الفساد الاجتماعي:

هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة في النظام الاجتماعي، حيث يشمل مختلف الممارسات الاجتماعية الفاسدة والناتجة عن سوء التنشئة

الاجتماعية كعدم احترام الوقت والمواعيد، عدم احترام المسؤولين، والتمسك ببعض العادات السيئة كالمحاباة والوساطة والمحسوبية، حيث يتغاضى عنها المجتمع ويتسامح معها حتى تصبح ممارسات مقبولة ومتغلغلة في المجتمع لحد كبير.

•الفساد المالي الإداري: ويمكن توضيح كلاهما فيما يلي :

حيث يعتبر الفساد المالي اخطر أنماط الفساد وينتشر على مدى واسع، فهو يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في التنظيمات الدولية (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية العامة ،8ومن مظاهره نجد: الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي...الخ

اما الفساد الإداري فيتعلق بمظاهر الفساد الوظيفي من خلال المنظمة، والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة، ومن مظاهره:

• عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر والامتناع عن أداء العمل أو التراخي أو التكاسل.

• عدم تحمل المسؤولية، إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي...الخ.

وفي حقيقة الحال، فإن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالبا ما نجد أن انتشار احدها يكون سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى، وباختصار نقول ان الفساد الإداري هو» عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، وبالتالي عدم المقدرة على تحقيق أهداف المؤسسة وتغليب المصلحة الشخصية على مصالح العمل، والعمولات والرشاوى...الخ «

ففي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية والمنشور في شهر أكتوبر ،2005سجل بأن الفساد المالي والإداري اخذ في الانتشار بصورة مذهلة في العديد من الدول، فقد أكد التقرير على أن ثلثي البلدان التي شملها الاستطلاع حول مؤشر الفساد والتي عددها 159دولة، تحصلت على اقل من خمسة وهو المعدل الذي يفسر بأن هذه الدول تواجه مشكلة فساد حقيقة، وسجلت معظم الدول العربية معدلات لم تحت مستوى الخمس نقاط، بينما بين التقرير أن ايسلندا هي اقل دول العالم فسادا بمعدل 9.7علامة، وجاءت بعدها كل من فنلندا، نيوزيلندا، الدانمرك، سنغافورة، السويد، سويسرا، النرويج، استراليا والنمسا

•الفساد الأخلاقي: يتمثل في الانحرافات الأخلاقية وسلوك الأفراد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

•الفساد القانوني والقضائي: بحيث نجد أن

الفساد القانوني: يتمثل أساسا في عدم سن القوانين اللازمة لمكافحة الفساد وما يلزم من عقوبات رادعة وقوانين كفيلة بحماية الشهود والمبلغين عن جرائم الفساد، أو غموض القوانين وتباين تفسيراتها والإخلال بمبدأ سيادة القانون وعدم استقلال القضاء وسن ما يلزم من نصوص تكرس استقلاليته فعليا.

أما الفساد القضائي: يتمثل في الازدواجية في تطبيق القوانين وفي تفسيرها تبعا لأطراف العلاقة والمحسوبية لصالح ذوي الجاه على حساب الضعفاء، والتساهل والممارسات غير القانونية من قبل القضاة، وعدم التطبيق السليم للقوانين، مما يجعل أداء السلطة القضائية يتسم بالضعف ويؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم

الفساد حسب حجمه: ونميز شكلين:

•فساد كبير: وهو أخطر أنواع الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين كرؤساء الحكومات والوزراء لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، بفعل ارتباطه بالصفقات الكبرى التي ترصد لها الدولة ميزانيات ضخمة.

•فساد صغير: وهو الفساد الذي يستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها، ويرتكب من قبل صغار الموظفين، بفعل الممارسات البيروقراطية والمحاباة، حتى أصبح مستشريا في الوسط الإداري والاقتصادي

الفساد حسب نطاقه: ونميز بين

•فساد محلي:

يتم داخل حدود البلد، ويقتصر على أطراف محليين بمناسبة إبرام عقود أو معاملات بين القطاع العام والخواص، كقيام الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية باقتناء مستلزمات أو مواد من عند الخواص، أو إبرام عقود أشغال بمبالغ مضخمة بالزيادة في الأسعار، مقابل الحصول على مزايا مادية.

•فساد دولي:

وهو الفساد الذي يأخذ مدى دولي، عند تعامل الدولة ممثلة في مؤسساتها العمومية مع كيانات أجنبية، بشراء المستلزمات والمعدات والتجهيزات من الخارج، أو إبرام عقود وصفقات أشغال أو دراسات معها، مقابل الحصول على امتيازات، ويتم ذلك خصوصا في الصفقات الكبرى المتعلقة بمشاريع اللبنية التحتية وتوريد السلع والمستلزمات بكميات كبيرة، مقابل حصول المسؤولين على عمولات ورشاوى.

ب. أسباب الفساد الإداري والمالي

والتي نذكر منها:

الأسباب الاقتصادية: والتي نجد منها

- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصاد، إذ أن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها: الإعانات الحكومية، التحكم في الأسعار...الخ؛
- الكتمان والاحتكار والمحاسبة: فكلما تمتع الموظفون العموميون السياسيون بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار، وبدرجة أقل من المحاسبة، زادت احتمالية وقوع الفساد، فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية، مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية؛
- انخفاض مستويات الأجور الحكومية: توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، مما يحفز لجوء الموظفين لتحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة مثلا، وهذا لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص؛
- تضخم الجهاز الإداري: بمعنى أن حجم القطاع العمومي يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.
- كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة: يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في عقد العقود المرتبطة بتوريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تنشر ولا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية؛
- انعدام المنافسة: عادة ما يكون لدى الشركات المنتجة، التي تعمل في سوق احتكاري، حافزا قويا لكسب رضا الحكومة وعلى الأخص إذا كانت الحكومة ترعى الاحتكار.

الأسباب الإدارية: ونختصرها فيما يلي:

- تهاون الأجهزة الحكومية في معالجة الانحرافات والفساد الإداري وعدم تطبيق الجزاءات التي تردع كل منحرف؛
- قصور وعيوب الهيكل التنظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات؛
- عدم كفاءة الموظفين مما يسبب قيام الموظف بعمله بصورة متدنية ويصبح بيئة خصبة لارتكاب الفساد؛
- قلة عدد الموظفين خاصة في المجال المالي والمحاسبي مع زيادة حجم الأعمال الملقاة على عاتقهم مما يسبب استغلاله لارتكاب حالات الفساد وكثرة الأخطاء المحاسبية نتيجة ضغط العمل وعدم وجود مراجعة دقيقة على أعماله؛

الأسباب السياسية: والتي نذكرها فيما يلي : اختلال أنظمة الأجور والحوافز.

- الحكومات الضعيفة: يودي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة تطبيقها لأسس الشفافية، سياسات وأساليب التوظيف المعتمدة الحقيقة، ومدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة؛
- المراحل الانتقالية في الأنظمة السوقية: الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر سمح بظهور قوى فاسدة تعمل على نهب ثروات البلاد بسبب البيروقراطية التي ساعدتها القوانين الجامدة وغير الواضحة، مما ساهم في تغلغل مختلف الأجهزة
- عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد: فلا بد أن تكون القيادة السياسية السباقة في مكافحة الفساد، لأنها القدوة لباقي مسؤولي الدولة، وتزداد الخطورة عندما يشترك أنفسهم في أعمال الفساد او عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو اصدقائهم،
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) في النظام السياسي: ذلك بطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة
- ضعف مسائلة المسؤولين الحكوميين: بما يسمح باستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية أو ريع مالي؛
- انتقال الفساد عبر الدول: حيث ان بعض ممارسات الفساد أصبحت لها شبكات دولية كما في ممارسات تجار المخدرات على موظفي الجمارك او الجريمة المنظمة على المؤسسات المالية العامة في دول عديدة إضافة إلى أساليب الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم في أكثر

الأحيان أساليب الفساد الإداري من خلال الرشاوي وفساد الموظفين من أجل مصالحهم الخاصة في دول كثيرة من العالم

ت. مظاهر الفساد المالي والإداري

4

حيث يمكن سردها فيما يلي :

- الرشوة: ويقصد بها" اتفاق بين شخصين يعرض أحدهما على الآخر فعلا أو فائدة ما، فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته او مأموريته.
- تهريب المال والاختلاس: قيام المسؤولين بتهريب أموال عامة تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تهريبها للخارج، والاختلاس هو خيانة الأمانة، يقوم بها موظف عام حيث يدخل في ذمته مال بحكم وظيفته ترجع ملكيته للدولة، أو لأشخاص آخرين بطرق غير قانونية.
- المحسوبية والمحاباة: القيام بالمحاباة والميل للأقارب والأصدقاء عند منح مناصب او الترقيات او المنح او زيادات أو غيرها، وما ينجم عن هذا الشكل من الفساد اضطهاد أفراد ومجتمعات أخرى، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية كما ينجر عنها سوء التنظيم والتسيير الإداري.
- التزوير والغش: يستغل الموظف منصبه للقيام بكسب غير مشروع أو إخفاء وثائق لأسباب خاصة تعود عليه بالفائدة، أو تزوير وثائق كالشهادات او النقود.
- الاحتيال: وهو اختراق الأنظمة القانونية وتجاوزها من طرف موظف أو مسؤول للحصول على مكاسب خاصة وتعود بالمضرة على المال العام والتنظيم الإداري كالتهرب الضريبي.
- الابتزاز: التهديد بالإضرار أو الإضرار الفعلي بشخص ما او بممتلكاته او بسمعته او بأحد أفراد عائلته، بهدف الحصول على الأموال أو الخدمات من هذا الشخص بشكل غير قانوني وعرف هذا الشكل انتشارا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة.